

حول استئناف الحكومة الألمانية وتوسيعها للتعاون السياسي Germany SudanUprising بيان صادر عن مجموعة
والاقتصادي والسياسي الترموي في
السودان

أبريل 2020، برلين 25

الالكتروني البريد: SudanUprising@protonmail.com

المقدمة:

البرلمانية SPD و CSU / CDU في 11 فبراير 2020 في برلين، أقر البرلمان الألماني (البوندستاغ) اقتراحاً تدعمه أحزاب لاستئناف وتوسيع التعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والإنمائية مع السودان. الجدير بالذكر أنه في ١٥ يونيو ١٩٨٩ وكرد فعل على الحرب الأهلية في السودان، تم تعليق التعاون في مجال السياسة العامة بين البلدين [بقرار برلماني](#) وذلك قبل وقت قصير من استيلاء البشير والجيش بمساعدة الجبهة الإسلامية الوطنية- على السلطة بواسطة انقلاب عسكري. في ذات السياق في الوقت الحالي إلى إلقاء تساؤل حول مستقبل العديد من القرارات السياسية التي تتطلب (Covid-أدت جائحة كورونا 19) تخصيص ميزانيات معينة، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو في السودان. ومع ذلك، فإن ما هو مؤكد أن ألمانيا تعتزم أن حول قرار Germany SudanUprising تكون لاعبا رئيسيا في المرحلة الانتقالية في السودان. فيما يلي بيان من مجموعة والذي يقوم عليه هذا القرار (SPD و CSU / CDU) [استئناف المساعدات](#) والاقتراح المقدم من الائتلاف الحاكم

هي منصة أسسها نشطاء سياسيين سودانيين وألمان من أصول سودانية بعد وقت قصير من بدء Germany SudanUprising الثورة في السودان في ديسمبر 2018. استخدمت هذه المنصة للعمل لدعم المطالب الثورية للحرية والسلام والعدالة في السودان وكذلك لربط السودانيين مع النضالات المستمرة للتحرك في أوروبا وأفريقيا وحول العالم، والدعوة إلى إنهاء الاستعمار في السياسات الخارجية الأوروبية في أفريقيا و "الشرق الأوسط". نحن في هذه المنصة إذ نتفق مع الحكومة الألمانية على أن الثورة السودانية الأخيرة تقدم فرصة تاريخية لتحسين وضع حقوق الإنسان بشكل كبير في السودان، فإننا نطعن من عدة جهات، على صحة روايتها وأفعالها فيما يتعلق ببلادنا

مما يبدو جليا من خلال الاقتراح البرلماني للائتلاف الحاكم هو أنه يقتصر الثورة السودانية والمطالب التي دفعت بها إلى مشاكل اقتصادية فقط. إن تقليل الاحتجاجات إلى هذا الحد يقلل من أهمية الدعوة للحرية والسلام والعدالة التي قام بها المتظاهرات والمتظاهرين السودانيين وضحي الكثير في سبيلها. نحن نرى هذه المطالب كما تفعل ويفعل الثوار السودانيين بجميع أبعادها الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية

من الملاحظ أي ضا أن الحكومة الألمانية تصر على الخلط بين قوى الحرية والتغيير (ق. ح. ت) والمتظاهرات والمتظاهرين الذين قاموا بالثورة، والذين هم ملايين السودانيين والذين شاركوا في الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات وجميع الأشكال الأخرى من أنواع الاحتجاج السلمي المشروعة. من ناحية أخرى، فإن قوة الحرية والتغيير هي مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وبعض الحركات المسلحة التي اجتمعت تحت توقيع [إعلان الحرية والتغيير](#). إن الثوار [جنسيهم- هم الذين يمنحون الشرعية لقوى الحرية والتغيير لتمثيل المطالب الثورية على المستوى السياسي. هذا يعني أن القوة تتبع من المتظاهرين إلى (ق. ح. ت) وليس العكس. إن فهم ذلك له تداعيات مهمة على أولئك الذين يدعون أنهم يقفون إلى جانب

السودانيين، ذلك يعني ان أي سياسة تسعى إلى تفويض مطالبهم ستقتل في نهاية المطاف، حتى إذا تبناها المدنيون في الحكومة الانتقالية الحالية في السودان

علاوة على ذلك، يشير المقترح إلى أن الميليشيات فقط هي من فضت اعتصام القيادة العامة في الخرطوم في 3 يونيو باستخدام القوة المفرطة والعنف، وأن الجيش لم يلعب أي دور. ويتضح ذلك من الجملة التالية:

الميليشيات على وجه الخصوص لم تكن جاهزة على الفور لهذا [استيلاء الجيش على السلطة] فقاموا من جانبهم، بالتصعيد" في 3 يونيو 2019 بالتفريق العنيف لمعسكر الاحتجاج الرئيسي

كيف للحكومة الألمانية أن تعلم ان الميليشيات هي فقط التي ارتكبت العنف؟ على الرغم من وجود العديد من شهود العيان الذين يؤكدون تورط الجيش وجهاز الأمن والاستخبارات الوطني، بالإضافة إلى الميليشيات في المجزرة؟ ذلك على الرغم من أن اللجنة

المشكلة من الحكومة الانتقالية السودانية للتحقيق في الهجوم لم تنته من عملها ولم تصدر اي نتائج حول ذلك؟ أكثر ما يثير قلقنا في رواية الحكومة الألمانية بشأن مذبحه 3 يونيو هو أنها لم تذكر اسم الميليشيا الرئيسية التي شاركت في فض الاعتصام وهي مليشيا قوات الدعم السريع والتي يتهمها العديد من المتظاهرين بأنها الجاني الرئيسي للعنف ضدهم. كما هو معروف الآن وحتى خارج السودان فان قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) هي إعادة تسمية لميليشيات الجنجويد المتهمه بارتكاب الإبادة لجماعية في دارفور

اضافة الى ذلك فان من اهم دلالات عدم المصادقية في تصريحات الحكومة الألمانية فشلها في إبلاغ الشعب الألماني بالدور الذي

ل
ع
ب
ه
ا
ل
ا
ت
ح
ا
د
ا
ل
أ
و
ر
و
ب
ي
،
ب
ق
ى
ا
د
ة
أ
ل
م
ا
ن
ى
ا
،
ف
ي
ن
م
و
و
ا
ث
ر
ا

مع نظام البشير في إطار ما يسمى بـ "عملية الخرطوم" عملت لسنوات على تعزيز أجندها للسيطرة على الهجرة في القرن الأفريقي. ولا تزال ألمانيا والاتحاد الأوروبي يعقدان صفقات ما بعد الثورة لتعزيز أجندهما غير الأخلاقية، ليس بانتهاك الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين فحسب، بل يهددان الانتقال الكامل إلى الديمقراطية في السودان بهذه العملية. إن ما يقارب الهوس من قبل الحكومة الألمانية بـ "الاستقرار" في السودان والمنطقة يعني بشكل أساسي، من حيث السياسة، لتركيز على دعم شكل الحكم في السودان الذي يخدم المصالح الألمانية والأوروبية على أفضل وجه. إن مطالب الثورة السودانية كانت ولا زالت هي الحرية والسلام والعدالة والسلطة لتحديد مستقبلهم. وتحقيق هذه المطالب هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى استقرار عادل ومستدام في السودان.

منذ تولي الحكومة السودانية الانتقالية زمام الأمور في أغسطس 2019، تكرر الحكومة الألمانية، كما على لسان الائتلاف الحاكم في اقتراحه، أنها رحبت بالثورة في السودان. إن أبا من أفعالها في تلك اللحظات الحرجة التي كان الشعب السوداني يحتاج فيها إلى الدعم لا تثبت مثل هذا الترحيب. حتى بداية يونيو 2019، عندما وقعت مذبة اعتصام القيادة العامة في الخرطوم، لم تعلق الحكومة الألمانية تعاونها مع نظام البشير الديكتاتوري. وحتى في الأشهر السابقة التي كانت مليئة بالعنف والقتل ضد المتظاهرين، في

دارفور، وكردفان، والخرطوم وأماكن أخرى، لم تجد الحكومة الألمانية في كل هذا سبباً كافياً لإنهاء تعاونها مع الجيش. كذلك تفخر الحكومة الألمانية بإنشاء مجموعة "أصدقاء السودان" وهي مجموعة من الدول التي جمعتها ألمانيا في يونيو 2019 لتنسيق الاستجابة للأحداث في السودان. منذ أغسطس 2019، توسعت مجموعة الأصدقاء هذه وأصبحت تجتمع بانتظام وكأنها تتحول إلى

منصة رئيسية لمناقشة القضايا السياسية بشأن السودان. هذه المجموعة تضم في عضويتها دولاً مثل السعودية ومصر، والتي عملت بنشاط لتقويض الثورة السودانية ودعم نظام البشير. كما يشمل الدول الإمبريالية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا نفسها، التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية مختلفة في منطقة القرن الأفريقي، من السيطرة على الهجرة إلى أرباح النفط والأقاليم الجغرافية لعمليات مكافحة الإرهاب. كل هذه البرامج أثبتت أنها مدمرة لحياة الطبقة الفقيرة والعاملة في هذه البلدان.

كذلك من اللافت جدا للنظر أن هذا الاقتراح المقدم من الائتلاف الحاكم لا يعترف بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني لإعادة بناء نقابات العمال السودانية، ونقابات المزارعين، وتجمعات العمال، ومنظمات حقوق المرأة، والجمعيات غير الربحية والهيئات الإعلامية المستقلة. هذه الهيئات، إلى جانب البرلمان الذي لم يتم إنشاؤه بعد والذي من المحتمل أن يمثل لجان المقاومة المحلية، لها أهمية حاسمة في تحديد أي التعاملات التي قد تقوم بها الحكومة الانتقالية في السودان أو لا تقوم بها، وفي محاسبة الحكومة على

قراراتها السياسية. وإلى أن يتم إنشاء هذه الهيئات، يظل الإطار لإقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مفقوداً. في مثل هذا المناخ، يمكن أن تصبح المساعدة بسهولة أداة لصنع السياسات

كما يشير الائتلاف الحاكم في الاقتراح إلى أنه سيبحث، في ظل الظروف المناسبة، تسوية متأخرات السودان من الديون المستحقة و"تطبيع العلاقات" مع المؤسسات المالية العالمية - من المرجح أن المعني هنا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إن ديون السودان المترامية هي بالفعل عقبة رئيسية أمام تحقيق تطورات الشعب السوداني، في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الانتقالية للاستجابة للظلم الاجتماعي والاقتصادي والعسكرة والفساد الذي أثار الانتفاضة وإلى الاستثمار بكثافة في التعليم والصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك، فإن تعليق تخفيف عبء الديون كجزء من السودان ليس هو الطريق الصحيح لألمانيا لمساعدة السودان. هذه الديون تراكمت على عاتق الشعب السوداني عن طريق حكومات غير منتخبة وغير شرعية وفسادة، وتقوم على علاقات القوة الاستعمارية لذلك يجب إلغاؤها تماماً

بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يأتي الاستثمار الألماني المباشر في السودان الذي يعد الاقتراح باستكشافه - كما حدث ويحدث في أماكن أخرى في أفريقيا - في شكل علاقات استخراجية كلاسيكية للإنتاج تعتمد على استيراد المواد الخام، وخاصة منتجات التعدين، وتصدير البضائع المصنعة. فشل هذا النموذج الاقتصادي، الذي تكمن جذوره عميقاً في المشروع الاستعماري، ليس فقط في أفريقيا

ولكن أجيال من العمال والمزارعين في جميع أنحاء الجنوب العالمي. هذا النموذج إذا تم تبنيه، فسوف يفشل السودانيون مرة أخرى كما فعلوا في الماضي، لذلك سنحاربه وأي محاولة لفرض سياسة نيو ليبرالية على البلاد.

وليس من الغريب أن الاقتراح فشل في ذكر قرار الحكومة الألمانية الأخير ببدء ترحيل اللاجئين إلى السودان وتبرير القرار من

للعودة. نؤكد من جديد التزامنا بحق الإنسان

في حرية الحركة، وندعو الهيئات الثورية

أمن خلال الأسطورة القائلة بأنه أصبح مكاناً
السودانية لنشر الوعي ومقاومة محاولات ألمانيا لفرض السيطرة على الهجرة وأجنداتها الاستخراجية على السودان في مقابل
المساعدة والاستثمار الاقتصادي. كما ندعو الجماعات والحركات التقدمية في ألمانيا وأوروبا على نطاق أوسع، وكذلك الجماعات
التي تتاضل من أجل العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، لدعم الشعب السوداني في مطالبه المستمرة بالحرية والسلام
والعدالة وإن يكون سيد قراراته ومحدد مستقبله. نعرب عن تضامننا العميق مع الحركات الاجتماعية حول العالم، من العراق
وإيران إلى بوركينا فاسو والهند وتشيلي وهايتي، في صراعهم المشترك من أجل تحقيق نفس الهدف

البيان كاملاً

الطعن في الحد من الثورة السودانية والمظالم التي دفعت بها واقتصارها في أزمة اقتصادية

لم تكن الأزمة الاقتصادية وحدها هي التي أدت إلى الاحتجاجات، على الرغم من اليأس الاقتصادي - خاصة سعر الخبز والسلع
الأساسية - الذي أثارها في ديسمبر 2018. ما حول الاحتجاجات المبكرة إلى حركة جماهيرية من أجل التغيير استمرت لأكثر من
ثمانية أشهر هو تراكم عقود من القمع السياسي والعنصرية الهيكلية والفساد والعنف الجنسي وسوء استخدام ونهب الموارد
والحروب والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. بدورها كانت القدرة على الحفاظ على الثورة نتيجة لسنوات من التنظيم والنضال
الطبقي من

أجل التغيير، حيث دفع الكثير من المدافعين عن حقوق الإنسان والطبقة العاملة السودانية، وخاصة النساء والأقليات العرقية، ثمناً

لذلك

النضال

. إن

التقليل

من هذه

الاحتجا

جات

إلى

منظور

اقتصاد

ي

بحث

يقل

من

أهمية

دعوة

المتظاه

رين

للحرية

والسلا

م باهظا

والعدالة في جميع أبعادهم الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية

نرفض الخلط بين قوى الحرية والتغيير مع المتظاهرين الذين قاموا بهذه الثورة وقادوها

تصر الحكومة الألمانية على تقديم سردا يختلط فيه العنصر المدني للحكومة الانتقالية في السودان والائتلاف السياسي الذي يدعمها (ق. ح. ت) بالمتظاهرين. يسمح هذا الخيال لصانعي السياسة الألمان بتجاهل حقيقة أن هذا الكيان السياسي والحكومة الانتقالية تم تقييدهم بشكل غير رسمي فقط من قبل الشعب لضمان تلبية مطالبهم الثورية. حيث ان المتظاهرون هم ملايين السودانيين الذين شاركوا في الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات وأشكال أخرى من العصيان المدني السلمي. من ناحية أخرى، فإن (ق. ح. ت.) هي مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني وبعض الحركات المسلحة التي اجتمعت تحت شعار إعلان الحرية والتغيير - وثيقة تم التوقيع عليها في 01 يناير 2019، والتي وضعت من مطالب الثورة. إن المتظاهرين هم الذين يمنحون (ق. ح. ت.) وأهم مكوناتها وهو تجمع المهنيين السودانيين (ت. م. س.) الشرعية لتمثيل مطالبهم على المستوى السياسي. هذا يعني أن القوة تتبع من المتظاهرين إلى (ق. ح. ت.) وليس العكس. وبالتالي، يمكن سحب هذه السلطة إذا شعر الشعب السوداني بأن هذا الكيان، وبالتالي الحكومة الانتقالية، لم تعد تمثلهم. فبدلاً من إبقاء عينها ثابتة بثبات على مطالب ملايين السودانيين الذين انتفضوا ليقولوا " كفى " بالنسبة إلى الوضع الراهن وأنماط الحكم السائدة تقوم ألمانيا بدلاً من ذلك بتعليق جزرة المساعدة واستخدامها في انتهاك حقوق السودانيين وغيرهم منأزمة الميزانية والأزمة الاقتصادية الهائلة التي تواجهها الحكومة

الانتقالية لجعلها شريكاً
المهاجرين الأفارقة الباحثين عن حياة الكرامة والأمان

ندعو الحكومة الألمانية إلى أن تكون شفافة بشأن دورها في نمو وإثراء ميليشيا الجنجويد لقوات الدعم

CSU / السريع. يقول اقتراح
CDU و SPD

الميليشيات على وجه الخصوص لم تكن جاهزة على الفور لهذا [استيلاء الجيش على السلطة] فقاموا من جانبهم، بالتصعيد"
في 3 يونيو 2019 بالتفريق العنيف لمعسكر الاحتجاج
"الرئيسي"

نحن قلقون للغاية من أن الحكومة الألمانية قد خلصت على ما يبدو إلى أن الميليشيات فقط هي التي شاركت في فض اعتصام القيادة العامة العنيف والقاتل في 3 يونيو. كيف توصلت الحكومة الألمانية إلى هذا الاستنتاج بالرغم من وجود روايات متعددة تورط أي ضا العسكريين وعناصر الأمن في المجزرة؟ على أي أساس يستند تقييها على اعتبار أن اللجنة التي شكلتها الحكومة السودانية الانتقالية للتحقيق في الهجوم لم تنته بعد من عملها أو تصدر نتائجها؟
أكثر ما يثير قلقنا في رواية الحكومة الألمانية بشأن مذبحه 3 يونيو هو أنها لم تذكر اسم الميليشيا الرئيسية التي شاركت في فض الاعتصام وهي ميليشيا قوات الدعم السريع والتي يتهمها العديد من المتظاهرين بأنها الجاني الرئيسي للعنف ضدهم. كما هو معروف الآن وحتى خارج السودان فإن قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) هي إعادة تسمية لمليشيات الجنجويد المتهمه بارتكاب الإبادة الجماعية في دارفور
فشل سرد الحكومة الألمانية في ذكر دور الاتحاد الأوروبي، بقيادة ألمانيا، في نمو وإثراء ميليشيا الجنجويد. في حين فرض الاتحاد

على توريد

الأسلحة للسودان

بين عامي 2015

و2018، فقد قام

في نفس الوقت

بتوجيه مئات

الملايين من

اليورو الأوروبي

حظرا

إلى البلاد من خلال "عملية الخرطوم" وهي اتفاقية تم توقيعها في عام 2014 بين الاتحاد الأوروبي ودول القرن الأفريقي، والمستفيد الوحيد والمباشر من هذه الاتفاقية غير الأخلاقية هو النظام الحاكم. والهدف الرئيسي لعملية هو تقييد مقدرة المهاجرين واللاجئين على الوصول إلى أوروبا. ففي عام 2015، أنشأت بروكسل ميزانية خاصة- صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ لأفريقيا- ظاهرياً لمساعدة دول عملية الخرطوم في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ومكافحة الاتجار والتهريب. ومع ذلك، وجد [تحليل أو كسفام](#) أنه من بين 400 مليون يورو مخصصة من خلال الصندوق، ذهب 3 ٪ فقط نحو تطوير طرق آمنة ومنظمة للهجرة. وأنفقت الغالبية العظمى على التحكم في الهجرة.

[تقرير آخر](#) نشر في نوفمبر 2017 من قبل المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين، المبادرة الاستراتيجية للنساء في القرن الأفريقي، ومركز قانون حقوق الإنسان، وجامعة لندن، خلص إلى أن نموذج شراكة عملية الخرطوم الذي يقوم على ان يوفر الاتحاد الأوروبي التمويل والخدمات مزايا الأخرى مقابل إدارة البلدان الأفريقية للهجرة، هو نموذج غير متناسق ومدفوع إلى حد كبير بالمصالح

والمطالب الأوروبية. وخلصت أي ضاً إلى أن هذا النموذج هو جزء من اتجاه أوسع لإبعاد للمهاجرين واللاجئين إلى الخارج حيث تدفع الدول الأوروبية لدولة أخرى لاستضافة طالبي اللجوء أو اللاجئين. يشير [تقرير دويتشه فيله](#) المنشور في 22 يوليو 2019 إلى أن مركز المخابرات الذي يموله الاتحاد الأوروبي والمعروف باسم مركز العمليات الإقليمية في الخرطوم، تم تعليق نشاطه فقط في يونيو 2019، بعد مذبحه 3 يونيو. وبحسب هذا التقرير، جمع هذا المركز قوات الأمن في تسع دول في القرن الأفريقي لتبادل

المعلومات الاستخبارية حول الاتجار بالبشر وشبكات تهريب الأشخاص. يشير التقرير نفسه إلى أن مشروعاً تقوده وكالة التنمية الألمانية، والذي يوفر التدريب والمعدات لحرس الحدود والشرطة السودانيين، توقف فقط في منتصف مارس 2019، بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، عندما كان المئات بالفعل قتل وجرح واعتقل من قبل النظام. في ذلك الوقت، لم يصرح الاتحاد الأوروبي بأنه أوقف البرنامج. في تقديرنا، كان هذا على الأرجح من أجل عدم لفت الانتباه إلى حقيقة أن البرنامج كان قيد التشغيل في المقام الأول.

المركز الإعلامي السوداني، شمل التعاون بين نظام البشير والحكومة الألمانية [زيارة واحدة على الأقل](#) إلى برلين، في عام 2016، من قبل وفد من وزارة الداخلية السودانية، وهي نفس الوزارة التي عملت بشكل وثيق مع جهاز الأمن والمخابرات سيء السمعة.

كان تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي هذه، بقيادة ألمانيا، على قوة قوات الدعم السريع كارثياً. وكما أشار الناشط في مجال حقوق الإنسان سليمان بلدو في [تقريره الصادر في أبريل 2017](#) عن مشروع "كفى" فإن "استراتيجية السودان لوقف تدفق المهاجرين نيابة لا: عن أوروبا تنطوي على حملة قاسية من قبل قوات الدعم السريع على المهاجرين داخل السودان". ولاحقاً في التقرير،

أضاف قائلاً بفاعلية قوات الدعم السريع كقوة لمكافحة التمرد، حدد النظام قوات الدعم السريع كقوة "بداية من عامي 2015 و2016، واقتناعاً

أساسية في السودان مكلفة بمهمة مراقبة الحدود السودانية لاعتراض حركة المهاجرين. قامت الحكومة السودانية بهذا التعيين في إطار شراكته مع الاتحاد الأوروبي للسيطرة على الهجرة. على هذا النحو، فإن قوات الدعم السريع في وضع يمكنها من تلقي

أموال في يناير / كانون الثاني للاتحاد الأوروبي للحد من تدفقات المهاجرين من السودان إلى أوروبا. سنت الحكومة السودانية قانون 2017 أدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية ... جعل قانون عام 2017) على نحو متعارض) قوات "الدعم السريع مندمجة في الجيش وتحت قيادة الرئيس عمر البشير

إلا لا يوجد تبادل مباشر للأموال. قل عن بلدو في [تقرير الصحيفة نيويورك تايمز](#) حول الموضوع

نشر في أبريل 2018، قائلاً: "لكن الاتحاد الأوروبي يضيف الشرعية على قوة عنيفة ومسيئة. يذكر المقال نفسه مركز التنسيق المشترك" الذي تم إنشاؤه في السودان وتمويله من قبل الاتحاد الأوروبي لتبادل المعلومات الاستخبارية حول تدفقات الهجرة والاتجار بالبشر. المسؤولون

الأوروبيون على اتصال مباشر فقط بشرطة الهجرة السودانية، وليس لقوات الدعم السريع، أو قوات الأمن لكن عملياتهم ليست

بعيدة

عن

ذلك

المعروف Humanitarian New The في 30 يناير علاوة على ذلك، يشير [تقرير استقصائي](#) نشر في NEW IRIN باسم

سابق

قبل أقل من عام على بدء الثورة في السودان، إلى أن نمط الفساد وانتهاكات الحقوق المكتشفة يغذي مخاوف أكبر بشأن ما، 2018 إذا كانت سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة تجعل الوضع الصعب أسوأ. أصبحت الحدود الشمالية السودانية والتي يسهل اختراقها مع ليبيا في السابق خطرة بشكل متزايد بعد أن نشر الرئيس السوداني عمر البشير الجنجويد السابقين وهي مجموعة شبه عسكرية متورطة في جرائم حرب خلال نزاع دارفور في 2015 كحرس حدود. قامت هذه الميليشيا، التي أعيدت تسميتها بقوات الدعم السريع واندماجها في الجيش السوداني في يناير 2017، باعتقال طالبي اللجوء وتسليمهم إلى الشرطة، الذين يحتجزونهم ويغرمونهم

ويرحلون لدخولهم بشكل غير قانوني - بغض النظر عما إذا كانت إعادتهم إلى بلدانهم سيؤدي إلى التعذيب أو السجن. يمكن أن تستنتج مما ورد أعلاه أنه في حين أن الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي يعرضان اهتمامهما بالسودان على أنه إيثاري محض، في الواقع، فإن واحدة من أكبر التهديدات لعملية التغيير في السودان هي السياسة الألمانية والأوروبية نفسها. وساعدت قوات الدعم السريع، بقيادة حميدتي، السياسة الأوروبية والألمانية على مواصلة الإجراءات الأمنية العنيفة والقمعية التي يعاني منها السودانيون منذ عقود. بصفتها زعيم قوات الدعم السريع، نمت قوة حميدتي فقط في ظل سياسة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، بقيادة ألمانيا، لدرجة أنه عندما حدثت الثورة في 2018/2019، لم يكن من الممكن التوصل إلى صفقة سياسية بدونه. إن [الإعلان الدستوري](#)، الموقع في أغسطس 2019، يضيف الشرعية على قوات الدعم السريع كقوة موازية للجيش، وحميدتي الذي هو الآن نائب رئيس المجلس السبدي الانتقالي. هو وميليشياته ليست فقط واحدة من أكبر العقبات في طريق انتقال السودان إلى دولة مدنية وديمقراطية بالكامل، ولكن في تحقيق العدالة والتي هي مطلب أساسي للثورة لأولئك في المناطق المتأثرة بالحرب والقتلى والمغتصبين والجرحى من المتظاهرين هناك وفي أماكن أخرى

بطبيعة الحال، لا يتوقف قمع المهاجرين واللاجئين في إطار السياسة الألمانية والاتحاد الأوروبي في السودان بل يمتد إلى أولئك الموجودين على الأراضي الأوروبية. في 3 فبراير 2020، اتخذت وزارة الداخلية في ولاية ساكسونيا السفلى الألمانية [قراراً](#) [بترحيل اللاجئين السودانيين](#). استند القرار إلى تقرير صادر عن وزارة الخارجية الاتحادية في اجتماع لوزراء الداخلية الألمان الذي عقد في الفترة من 12 إلى 14 يونيو 2019. ومنذ ذلك الاجتماع، دخل هذا القرار حيز التنفيذ في مدن مختلفة في ألمانيا، بما في ذلك براونشفايغ، غوتنغن، هانوفر، لونبورغ، أولدنبورغ، أوسنابروك وشتاد

"تعرض على تأكيد الحكومة الألمانية على" الاستقرار

لغة "الاستقرار" تخدم ألمانيا ذاتياً. ما طالب به السودانيون هو الحرية والسلام والعدالة. إن تحقيق هذه المطالب هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى استقرار يخدم مصلحة السودانيين والأفارقة الآخرين في المنطقة، وليس فقط لمصلحة النخبة الحاكمة في

أوروبا. في من أجل "الاستقرار" في السودان، فإن هذا الاستقرار يخدم فقط مصالحها غير حين أكدت الحكومة الألمانية أنها ستذهب بعيداً

الأخلاقية. على سبيل المثال، دعمت وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، بأموال دافعي الضرائب، [عملية الحوار الوطني المربية](#)

[للغاية لنظام البشير](#)،

والتي صممها نظام

البشير لتحقيق

الاستقرار وإطالة

قبضته على

السلطة. فهم معظم

السودانيين بشكل

صحيح

الحوار، الذي بدأ في يناير 2014 واستمر لمدة ثلاث سنوات تقريباً، على أنه مجرد محاولة من البشير وحزبه للحفاظ على قبضتهم على السلطة. وقد قاطعتها معظم الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في البلاد

في حين دعمت ألمانيا هذه العملية، كانت الفظائع الجماعية ترتكب في وقت واحد من قبل النظام وميليشياته في أجزاء من البلاد، وتعرضت النساء للمضايقة وسوء المعاملة من خلال قوانين النظام العام للنظام وتعرضوا للاغتصاب والتشريد في المناطق المتأثرة بالحرب، وكان المهاجرون في مواجهة الظروف الجهنمية في البر والبحر، وسجن المعارضون السياسيون بشكل روتيني وعذبوا

و'حرموا من الحقوق الأساسية. كما تم دفع ملايين السودانيين إلى دوامة الفقر والطرْد، واضطروا إلى القتال من أجل الضروريات الأساسية فقط من أجل البقاء والكثير لم يتمكنوا حتى من النجاة. ومع ذلك، ضخت وزارة الخارجية الألمانية، من خلال مؤسسة بيرغوف وبالتعاون الوثيق مع المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية الأموال في التوسط في حوار البشير. لم تكن هناك شفافية من جانب الحكومة الألمانية فيما إذا كان نفس المستشارين الذين وجهوا سياساتها في السودان خلال عهد البشير ما زالوا يوجهون السياسة الحالية. إذا كانت كذلك، فما المبرر الذي تقدمه الحكومة الألمانية لذلك؟

في أكتوبر 2019، بعد شهرين فقط من التوقيع على [الإعلان الدستوري الانتقالي](#) بين المدنيين والمجلس العسكري الانتقالي، [أفادت الخرطوم ستار](#) في بيان لوزارة الخارجية السودانية أنها وقعت على اتفاق لتكون المقر الدائم لمركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الهجرة غير الشرعية. وأشار البيان إلى أن المركز هو الأول من نوعه في القارة الإفريقية، حيث سيقدم خدمات لجميع الدول الإفريقية، . وبعبارة أخرى، فالطبيعة الذاتية لخدمة السياسة الألمانية والاتحادوماليا إلى أن الاتحاد الأوروبي يدعم المركز تقنيا مشيرا. الأوروبي فيما يتعلق بالسودان- متكرين في زي القلق والإيثار-مستمرة

نحن نختلف مع تأكيدات الحكومة الألمانية على أنها رحبت بالثورة، حيث لم يبد أي ترحيب من أفعالها في الوقت الذي احتاج فيه الشعب السوداني إلى الدعم أكثر من هذا الترحيب

لم تدعم الحكومة الألمانية بشكل ملموس الانتفاضة في السودان حتى وقت متأخر جدا، عندما فقد العديد من الأشخاص حياتهم بالفعل. عرضت ألمانيا الدعم فقط بعد تسوية الأمور، وتم التوصل إلى [اتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري](#) وتم [تنصيب الحكومة الانتقالية](#) في أغسطس 2019. بين بداية الثورة في أواخر عام 2018 وإزالة البشير في أبريل 2019، كان هناك بيانان فقط في [11 يناير 2019](#) و [14 مارس 2019](#) -من مفوض الحكومة الاتحادية لسياسة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. كان

هذين الإعلانين هما الوحيدين الذين صدرا عن وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية. دعا [البيان](#) الذي أعقب يوم 22 مايو 2019 المجلس العسكري الانتقالي إلى عدم العودة إلى منتصف الطريق، ولكن إلى تحمل مسؤوليته وتسليم السلطة إلى حكومة يقودها مدنيون. للوهلة الأولى، يبدو أن الحكومة الألمانية تستخدم قوتها للضغط من أجل الديمقراطية. ولكن من خلال الفحص الدقيق، يمكن قراءتها بسهولة على أنها اضعاف للشرعية، ذلك لأنها تضع الفعل في أيدي الجيش -الذي استولى على السلطة بشكل غير قانوني- بدلا من وعد المتظاهرين بدعمهم وحثهم على المضي في نضالهم إلى الأمام. لقد منح الاتحاد الأوروبي شرعية على الميليشيات والجيش بعد وقت قصير من سقوط البشير. التقى سفير الاتحاد الأوروبي في السودان آنذاك، جان ميشيل دوموند، وكذلك السفير الأمريكي وعدة سفراء أوروبيين آخرين، [بنايب المجلس العسكري الانتقالي](#) آنذاك، والذي هو ليس سوى قائد حملات الإبادة الجماعية الجنرال حميدتي.

لم تضع ألمانيا موقفها لصالح الانتفاضة المدنية. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن انخراطها المستمر مع الجيش عزز مطالبة الجيش بتقاسم السلطة، وكان عاملا في الضغط المتزايد على قوى الحرية والتغيير للتوصل إلى صفقة سياسية مع المجلس العسكري الانتقالي غير الشرعي. وقد كشفت هذه الصفقة منذ ذلك الحين عن احتوائها على عيوب خطيرة، بما في ذلك إضعاف الطابع المؤسسي على ميليشيا الدعم السريع كقوة موازية للقوات المسلحة السودانية، وغياب آلية واضحة يتم من خلالها تفكيك الميليشيات. وتضمن تراجع الجيش إلى التكتلات في نهاية الفترة الانتقالية

ندد بادعاء الحكومة الألمانية أن تأسيسها لمجموعة أصدقاء السودان هو لصالح الشعب السوداني ونضاله من أجل الحرية والسلام والعدالة

تذكر الحكومة الألمانية بفخر أنها أنشأت مجموعة دول أصدقاء السودان. ومع ذلك، فإن معظم هذه البلدان، بما في ذلك ألمانيا، لم تدعم شعب السودان خلال ثورته. بل عمل أعضاء آخرون في هذه المجموعة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر بنشاط لإحباط الثورة، وهو أمر تم توثيقه جي دا من قبل الصحفيين. [أكدت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بسرعة للمجلس العسكري الانتقالي](#) المليارات من الدعم بعد ساعات قليلة فقط من توليه السلطة. كما أرسل هذان البلدان

أيضا ما مجموعه 500 مليون دولار إلى بنك السودان المركزي بالإضافة إلى 5.2 مليار دولار في شكل أغذية وأدوية ومنتجات بترولية كدعم اقتصادي للمجلس العسكري الانقلابي معتقدين أنها ستهدئ الانتفاضة. وعندما عقدت الحكومة الألمانية اجتمعا لأزمة الأصدقاء في برلين في 21 يونيو 2019، بعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع من مذبحه اعتصام الخرطوم، حدث هذا بهدوء

وسرية. لم تدع وزارة الخارجية الاتحادية أي سوداني من الحكومة أو المجتمع المدني أو السودانيين في أوروبا أو أحد ممثلي المعارضة لهذا الاجتماع. في تلك المرحلة من الثورة -بعد وقت قصير من مذبحة 3 يونيو - وفي أي دولة أخرى، كان من غير المقبول أن تظل

ال
ل
ق
و
ى
ا
ل
خ
ر
ب
ى
ة
ن
ا
ق
ش
م
س
ن
ب
ل
ا
ل
س
و
د
ا
ن
د
و
ن
ا
ل
ن
ر
ر
ى
ز
ع
ل
ى
ص
و
ن
ا
ل

هو كيان استعماري جديد وغير شفاف ليس له شرعية لاتخاذ قرارات بشأن مستقبل السودان. وقد توسعت عضوية هذه المجموعة المشبوهة منذ ذلك الحين، ومع ذلك تظل غير شفافة وشاملة للبلدان التي تكون أجنديتها معاكسة تماماً لتلك التي حاربها الشعب السوداني ومات من أجلها. بوجود أصدقاء مثل هؤلاء، من بحاجة للأعداء؟

تحل ألمانيا، أقوى دولة في الاتحاد الأوروبي، مكانة جيدة خاصة في النظام العالمي مؤخرًا. منذ كانون الثاني / يناير 2019، أصبحت عضوًا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي من المتوقع أن تنتهي مدته عامين في ديسمبر 2020

وخلال الوزارة الخارجية، أنشأت ألمانيا مؤسسة لمكافحة العنف الجنسي سنتها الأولى في المجلس، تبنت ألمانيا القرار 2467، والذي وفق

في النزاعات ومحاسبة المسؤولين عنه ووضع الضحايا والناجين من العنف الجنسي في الصدارة. ومن المفارقات أنه بينما كانت ألمانيا تضغط من أجل هذا القرار، فإن تعاونها مع النظام سيئ السمعة في السودان لحملات الاغتصاب الجماعي التي ترعاها في المناطق التي شنت فيها الحرب، وضد المتظاهرين، استمر. في 4 يونيو 2019، بعد يوم واحد من مذبحه اعتصام القيادة العامة في الخرطوم، تم استجواب الوزير الاتحادي الألماني للتعاون الاقتصادي، جيرد مولر، في البوندستاغ من قبل عضوة البرلمان كريستينا بوخهولتز. وعلى سؤالها: متى ستوقف الحكومة الاتحادية التعاون مع قرار المجلس العسكري في السودان، الذي تسبب للتو في حمام دم بين المتظاهرين السلميين؟ لم يعط الوزير إجابة محددة. وفي السؤال الثاني الذي طرحته بوخهولتز حول كيف يمكن للحكومة

الألمانية ضمان عدم وصول أموال الاتحاد الأوروبي إلى قتلة قوات الدعم السريع، الذين لا يسحقون الحركة الديمقراطية فحسب، بل يهدون أي ضاب الدفاع عن حدود السودان الخارجية من اللاجئين؟ الوزير مرة أخرى لم يكن لديك إجابة. وبدلاً من ذلك، قال إنه كان عليه مراجعة المعلومات لأنه لم يتمكن من استحضارها في ذلك الوقت. هذا يشير إلى أنه في وقت الاستجواب، في يونيو 2019 وبعد ما يقرب من ستة أشهر من الثورة، كانت الحكومة الألمانية لا تزال تواصل تعاونها مع الديكتاتورية السودانية. تحب الحكومة الألمانية التحدث عن مسؤولية ألمانيا الخاصة عن السلام والأمن في العالم، لكن هذه المسؤولية لا يبدو أنها تمتد إلى حياة بشأن السودان بمشاركة الحكومة الألمانية كرئيس مشارك SPD و CSU / CDU الأفارقة مثل حياة السودانيين. يذكرنا اقتراح مع المملكة المتحدة للبعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور يوناميد. في خضم الثورة وفي ذروة حملة الدعم السريع التي قادت العنف ضد المتظاهرين، ارتكبت بعثة يوناميد، تحت هذه القيادة المشتركة التي تفخر بها ألمانيا، أخطاء

استراتيجية كبيرة. في 11 يونيو / حزيران 2019، انتقدت هيومن رايتس ووتش بشدة انسحاب بعثة يوناميد في خضم عدم الاستقرار السياسي الناجم عن رد النظام على الثورة، مشيرة إلى أن الانسحاب أدى إلى احتلال ميليشيات الجنجويد 9 من أصل 10 مواقع والتي كانت تدار من قبل قوات حفظ السلام في الأشهر الثمانية السابقة. وأضافت منظمة هيومن رايتس ووتش أن السلطات في دارفور قامت بقمع المتظاهرين بعنف وأنه على مدار العام، كانت الهجمات مستمرة على المدنيين من قوات الدعم السريع، خاصة في منطقة جبل مرة بدارفور، مما أجبر المدنيين على الفرار. علاوة على ذلك، أضافت هيومن رايتس ووتش أن هذا التقليل يعكس رواية زائفة حول انتهاء حرب دارفور من المرجح أن ينمو موقف ألمانيا على المسرح العالمي ونفوذها هذا العام. في يوليو 2020، من المتوقع أن تنترأس ألمانيا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بينما تتولى أي ضار رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. يتزايد فهم الأفارقة - بمن فيهم السودانيون - لهذا النظام العالمي على أنه استمرار للتركات الاستعمارية لإخضاع القارة الإفريقية وآسيا وأجزاء من المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي. شعوب هذه المناطق يواصلون النضال من أجل حريتهم وتقرير المصير على الرغم من النظام العالمي الذي يسعى إلى بقائهم مستعبدين لمساعدته المشروطة وأسواقه الحرة. نقول إن الخطط الاقتصادية للحكومة الألمانية بخصوص السودان أضحت خطراً بأن تصبح أداة لرسم السياسات لحماية المصالح الألمانية في المنطقة

كما ذكر في المقدمة، في عام 1989 جمدت ألمانيا مساعدات التنمية للسودان. لكن العلاقة الاقتصادية بين السودان وألمانيا لم تتوقف في العقود التي تلت ذلك. لقد تغيرت ببساطة، مع تطور عملية الخرطوم لتصبح في نهاية المطاف مجرد حامي لمصالح ألمانيا في مراقبة الحدود وتعطيل مسار الهجرة. بعبارة أخرى، بينما توقفت ألمانيا عن الاستثمار في القطاع العام السوداني، الذي

كان النظام يفككه بسرعة، تحولت لدعم جهاز الأمن القومي بدلاً من ذلك اليوم، بعد ثمانية أشهر من المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة، لا تزال حكومة السودان الانتقالية غير مكتملة. حيث لم يتم تشكيل البرلمان الانتقالي، الذي من المتوقع أن يمثل مختلف القوى، بما في ذلك الجماعات الثورية. لا يزال حكام ولايات السودان الثماني عشرة هم المعينون من قبل الجيش خلال الثورة ولم يتم استبدالهم بالمندوبين حتى الآن. تفتقر البلاد إلى سياسات وأطر اقتصادية واضحة، ولا تزال العديد من سفاراتها تعاني من نقص الموظفين أو الموظفين المؤقتين. إن عملية السلام ما زالت جارية. ويتطلب حلها الناجح استثمارات اقتصادية ضخمة، من إعادة إعمار المناطق التي مزقتها الحرب إلى تعويض الضحايا وإنهاء العلاقة الاستخراجية بين وسط البلاد والمناطق الغنية بالموارد ولا تزال فقيرة. من الناحية الاقتصادية، تواجه البلاد أزمة عميقة وتحتمل

كان النظام يفككه بسرعة، تحولت لدعم جهاز الأمن القومي بدلاً من ذلك اليوم، بعد ثمانية أشهر من المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة، لا تزال حكومة السودان الانتقالية غير مكتملة. حيث لم يتم تشكيل البرلمان الانتقالي، الذي من المتوقع أن يمثل مختلف القوى، بما في ذلك الجماعات الثورية. لا يزال حكام ولايات السودان الثماني عشرة هم المعينون من قبل الجيش خلال الثورة ولم يتم استبدالهم بالمندوبين حتى الآن. تفتقر البلاد إلى سياسات وأطر اقتصادية واضحة، ولا تزال العديد من سفاراتها تعاني من نقص الموظفين أو الموظفين المؤقتين. إن عملية السلام ما زالت جارية. ويتطلب حلها الناجح استثمارات اقتصادية ضخمة، من إعادة إعمار المناطق التي مزقتها الحرب إلى تعويض الضحايا وإنهاء العلاقة الاستخراجية بين وسط البلاد والمناطق الغنية بالموارد ولا تزال فقيرة. من الناحية الاقتصادية، تواجه البلاد أزمة عميقة وتحتمل

حول الاقتصاد بمشاركة واسعة عبء الديون الضخمة. بناءً على الإعلان الدستوري، يجب على الحكومة الانتقالية أن تعقد مؤتمراً من مختلف القطاعات وكيانات المجتمع المدني، من أجل المساعدة في تصميم السياسات الاقتصادية في السودان بطريقة تعكس مطالب الثورة. كان من المفترض أن يعقد هذا المؤتمر في مارس 2019 ولكن تم تأجيله إلى أجل غير مسمى بسبب التهديد الخطير الذي يمثله وباء كورونا

لقد وجدنا أنه من اللافت للنظر أن اقتراح الحكومة الألمانية لا يعترف بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني لإعادة بناء نقابات العمال السودانية، ونقابات المزارعين، وتجمعات العمال، ومنظمات حقوق المرأة، والجمعيات غير الربحية والهيئات الإعلامية المستقلة.

هذه الكيانات، إلى جانب البرلمان الذي لم يتم إنشاؤه بعد والذي من المرجح أن يمثل أي ضلجان المقاومة المحلية، هي أمر حاسم في

تحديد المعاملات التي قد تعدها الحكومة الانتقالية السودانية أو لا تقوم بها، وفي محاسبة الحكومة على قراراتها السياسية. وإلى

أن يتم إنشاء هذه الهياكل، يظل إطار إقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع المؤسسات الاقتصادية الدولية مفقوداً. إن دخول طرف ثالث (في هذه الحالة الحكومة الألمانية) في ظل هذه الظروف، يلوح بملايين من اليورو ويواصل دفع أجندته للتحكم في الهجرة، من

المرجح أن يحول هذا الطرف إلى صانع سياسات بدلاً من مؤيد. ربما هذا ما تريده الحكومة الألمانية، ولكن ليس هذا ما قام به الشعب السوداني في انتفاضته.

تعد الحكومة الألمانية بإجراء دراسة بناءة، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في الوقت المناسب وفي ظل الظروف المناسبة، لتسوية متأخرات السودان للدائنين الدوليين، بحيث العلاقات مع الدولية يمكن تطبيع المؤسسات المالية. مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي مبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي بدأها في التسعينات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الدائنين التجاريين الثنائية والمتعددة الأطراف. تجدر الإشارة إلى أن ألمانيا هي ثالث أكبر مساهم في البنك الدولي، وأن **قوة ألمانيا** في هذه المؤسسة كبيرة. يمثل الوزير الاتحادي للتعاون الاقتصادي والتنمية، جيرد مولر، ألمانيا في **مجلس محافظي البنك**، الذي يتمتع بسلطة قبول وتعليق أعضاء مجموعة البنك الدولي، أو زيادة أو تخفيض رأس المال المصرح به، وتحديد توزيع صافي الدخل للبنك، وتحديد الاتجاه الاستراتيجي العام لمجموعة البنك الدولي. تنص مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تخفيف عبء الديون الثنائية وكذلك على تخفيف عبء الديون المتعدد الأطراف من خلال المؤسسات المالية الدولية. يمثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن إلى الحد الضروري فقط لاستعادة مستوى مستدام من الديون

لنكن واضحين: لا يوجد مستوى مستدام من الديون لبلد مثل السودان الذي يصنف في ذيل قوائم الفقر والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في العالم، والذي يجب أن يزيد من إنفاقه الاجتماعي مرات عديدة للتغلب على سنوات من الإهمال وصنع السياسات التي أدت إلى عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية المتركمة والحرب

والأهم من ذلك، أن الدين الذي تتحمله السودان والعديد من دول ما بعد الاستعمار غير شرعي، تم اكتسابه من خلال تحالف استعماري جديد بين الدول الغنية والأنظمة الديكتاتورية الفاسدة التي لم تكن منتخبة من قبل شعبيها في كثير من الحالات. يجب إلغاء هذه الديون على الفور وجميع الموارد التي تذهب إلى سداد القروض والمتأخرات يجب إعادة توجيهها نحو الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي وإرساء السيادة الغذائية وحماية البيئة وإعادة بناء العدالة والمؤسسات الأخرى وتعويض النازحين والمضطربين من الحرب والعنف

يعد الائتلاف الحاكم في ألمانيا في اقتراحه بالعمل على تحسين الظروف الإطارية للتعاون بين القطاع الخاص في البلدين، وكذلك

دعم تعزيز الشروط الإطارية للاستثمار الخاص من قبل الشركات الألمانية في السودان. تظهر اتجاهات المساعدة، والتي تعد فيها

ألمانيا رائدة جداً فيها، تحوّل كبرى را في السنوات الأخيرة نحو تشجيع استثمارات القطاع الخاص بدلاً من المساعدة. أن مصالح ألمانيا الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء ليس سرا. كما تذكر الحكومة الألمانية، على مدى العقد الماضي، افتتاح اتحاد غرف التجارة

والصناعة الألمانية ما لا يقل عن خمسة مكاتب فرعية جديدة في المنطقة. حيث تستورد ألمانيا في المقام الأول خامات المعادن من أفريقيا، بينما تصدر إليها في المقام الأول المركبات وأجزاء المركبات والآلات والمنتجات الكيماوية والمعدات الكهربائية. بعبارة

في الاستعمار، ليس أخرى، إنها علاقات استعمارية كلاسيكية للإنتاج. لقد فشل هذا النموذج الاقتصادي، الذي تكمن جذوره عميقاً فقط مع الأفارقة، بل مع أجيال من العمال والمزارعين عبر الجنوب العالمي. هذا النموذج يحاول إفشال السودانيين مرة أخرى، ونقاوم أي محاولة لفرض سياسة نيوليبرالية على البلاد

حالياً يحتاج قطاع الصحة السوداني إلى التضامن والدعم في مواجهة خطر جائحة كورونا، والذي في الظروف الحالية، بما في ذلك الديون والأزمة الاقتصادية، يخاطر بإحداث فوضى جماعية في حال انتشاره بين السكان والذين هم ضعفاء بالفعل لأسباب

نحن في ا، يجب على السودان بناء سياسات لا يزال يصدر المواد الخام إلى الدول المستعمرة سابقً غنى عن اعادة ذكرها. كبلد مستعمر سابق
اقتصادية تتحدى هذه العلاقة الاستخراجية بينها وبين دول في شمال العالم. إن أي سياسة اقتصادية لا تفعل ذلك، وتستند إلى
الاستغلال والعنصرية بدلاً من المعاملة بالمثل والإنصاف، ستقتل الشعب
السوداني.

الخلاصة:

بصفتنا أعضاء من المجتمع السوداني بالمهجر ونشطاء شاركوا في نضالات العدالة الاجتماعية في كل من ألمانيا والسودان،
سنستمر في مقاومة محاولات ألمانيا والقوى الأخرى لسرقة جهود الشعب السوداني ودول أخرى في جنوب الكرة الأرضية. ودعم
الثورات وسعيها لتحقيق العدالة وتقرير المصير. يجب وضع حد لسياسات الاستعمار الجديد التي تفضلها ألمانيا كإطار لممارسة
الأعمال التجارية مع دول العالم الثالث. إن الثوار السودانيين والملايين من أمثالهم حول العالم من تشيلي إلى هايتي وإيران إلى
بوركينافاسو والجزائر إلى جنوب إفريقيا، يقاتلون ويموتون من أجل واقع جديد. ويتوقون إلى اليوم الذي يحددون فيه مصائرهم،
ويسيطرون على مواردهم الخاصة يفككون التسلسلات الهرمية العرقية والجنسية والطبقية والدينية داخل مجتمعاتهم

يحزم مع تلك الصراعات وسوف تقاوم أي محاولات لاستمالتها أو احتواءها Germany SudanUprising تقف مجموعة
سواء من قبل الحكومة الألمانية أو أي دولة أخرى ،

ندعو الجماعات والحركات التقدمية في ألمانيا وأوروبا على نطاق أوسع، والتي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى
المجموعات في جميع أنحاء العالم، لدعم الشعب السوداني في مطالبه المستمرة من أجل الحرية والسلام والعدالة

..